التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

2643-2382 ISBN

الأحد 29 ربيع الأول 1447هـ الموافق21 سبتمبر 2025 م — العدد 559 — الثمن 1000 مليم

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 78 – يشترط فيمن يتولى القضاء أن يكون مسلماً، حراً، بالغاً، عاقلاً، عدلاً، فقيهاً، مدركاً لتنزيل الأحكام على الوقائع. ويشترط فيمن يتولى قضاء المظالم زيادة على هذه الشروط أن يكون رجلاً وأن يكون مجتهداً.

اقرأ في هذا العدد

دولة الحداثة والحصاد المرّ أزمة الزواج والولادات في تونس نموذجا

قمّة الخيانة وبيان المذلّة،هذا ما كان - وما الذي كان يجب أن يكون؟

الاستعمار والملكية الفردية في إفريقيا: جذور الصراعات ومستقبل التشريع للإسلام

كلمة العدد

تعالَوا إِلَى كَلمةٍ سَواءٍ بيننا وبينكُم

إنّ المتقصّي لحقيقة مآلات الأحداث في تونس اليوم، مهد الثورة التي هزت أركان عالمنا العربي وحرّكت ساكنه بعنف غير مسبوق، وفرضت تحولات جذرية لا زالت اعتمالاتها تنحت معالم غد يبشّر بالقطع مع عقود من الذلّ والتبعية، ليجزم، بعد أكثر من 14 سنة عن اندلاع أحداثها، وهو محق أنّ المشهد السياسي اليوم في بلادنا طغى عليه أمران:

الأول: انفراد الرئيس قيس سعيد، والذي انتخب في أكتوبر 2019، بالسلطة بعد اتخاذه يوم 25 جويلية 2021 جملة من الإجراءات الاستثنائية، تمثلت خاصة في إعلانه حلّ الحكومة وتعليق البرلمان، تحت عنوان: " تصحيح مسار الثورة ". ثم وفي يوم 29 مارس 2022 دعّم إجراءاته بقرار حل البرلمان، بناء على الفصل 72 من دستور 2014 "حفاظا على الدولة ومؤسساتها"، واستجابة لإرادة الشعب.

الثاني: رفض المعارضة لإجراءات الرئيس قيس سعيد واعتبار ذلك "انقلابا على مسار الثورة"، وتهديدا للديمقراطية، وتأسيسا لعودة الدكتاتورية. وأبرز من قاد هذا التوجه رئيس السلطة التشريعية في برلمان 2014، وزعيم حزب حركة النهضة، وساند رفض هذه الإجراءات طيف واسع من المعارضة وشخصيات مستقلة. في حين أيّدها، خاصة، منظمة الاتحاد العام التونسي للشغل، وبعض التكتلات السياسية غير ذات الوزن من اليساريين والقوميين.

وفي ضباب التناقض الصارخ بين شعار "تصحيح مسار الثورة" الذي يرفعه قيس سعيد، في وجه معارضيه وحتى في وجه كثير ممّن أيّده، والذي برّر به إجراءاته، وبين شعار المعارضة"الانقلاب على مسار الثورة"، رفضا لقرارات رئيس الدولة، أخفيت الحقيقة، وهي أن الانقلاب على الثورة تمّ منذ يوم 15 جانفي 2011 تحت مهزلة الفصلين 56 و 57 من دستور المخلوع، حين أسندت بمقتضى الفصل 57 رئاسة البلاد إلى رئيس برلمان بن علي، فؤاد المبزع حيث أطلقت اليد للمراسيم، في عملية ماكرة لتعليب الثورة والحدّ من اندفاع الثائرين. ثم تدعّمت عملية الانقلاب على ثورة الأمة حين أنشئت "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" في 15 مارس 2011، وتعيين عياض بن عاشور على رأسها .

ثمّ كانت ثالثة أثافي الانقلاب على بواكير الثورة، تحوّل الباجي قائد السبسي، بوصفه رئيسا لحكومة "الثورة"، يوم 26 ماي 2011 إلى مؤتمر دوفيل في فرنسا والذي عقدته الدول السبعة الكولنيالية، للتداول في مسألة ما سمّي يومها بالربيع العربي.

بذلك استطاعت هذه الثورة المضادة وقد أمسكت بحلاقيم ثورة الناس، على نظام طالما سامهم الخسف والقهر، أن تفرض دستورا قدّ على عين بصيرة من القوى الاستعمارية، في أجواء مريبة من الاغتيالات لقوى عسكرية وأمنية، وبعض من السياسيين، واضطراب مجتمعي غذته موجة طاحنة من إضرابات أوقد اتحاد الشغل سعيرها، ونفخ في نارها حتى أنها لم تترك قطاعا إلا وأصابه بعض لهيبها. أهدر المال العام بالتفريط في قروض ضخمة سلمت من عهد المخلوع دون ضمانات، وفرضت عملية إعادة "رسملة" البنوك العمومية أين ضخت في خزائنها ما يقارب نصف ميزانية البلاد، مما أدى إلى ارتفاع التضخم بشكل غير مسبوق وانهيار الدينار أمام العملات الصعبة. واستشرت في ظل هذه الأجواء عملية تشظية الحكم بالمحاصصات، وإسقاط الحكومات، وتغيير الوزراء، وإحياء التجمع حزب المخلوع بإعادة إبراز رموزه إلى واجهة الأحداث، تحت طائلة فصول قانون الإرهاب الذي فرضته القوى الغربية لقاء تقديم بعض القروض. هكذا تكون المرحلة الأولى قد أدت دورها: إقصاء الإسلام عن إدارة الحياة، بإسقاط جوهر شعار الثورة، إسقاط النظام، مما شكل هزّة لدى الرأي العام أضعفت ثقته بمستقبله، فكانت فرصة أجادت القوى الاستعمارية استثمارها لما وجدت فيها بيئة خصبة لإدارة انتخابات 2019 تحت مشهد "الخيّر والشرّير". فكانت سلطة 25 جويلية والتي عمقت أزمة المجتمع في تونس، حيث استجيب لكل شروط الدوائر المالية الاستعمارية المقرضة، فارتفعت أسعار كل المواد الأساسية عمليا لا قانونيا.

التتمة في الصفحة 3

تقرير بي بي سي: جماعات أمريكية معادية للإسلام تؤمّن مواقع المساعدات بغزة حيث يقتل المدنيون

"قاتلهم الله أنى يؤفكون"

كشفت تحقيقات أجرتها بي بي سي أن الشركة المكلّفة بحراسة مواقع توزيع المساعدات في غزة استعانت بأعضاء من جماعة دراجات نارية أمريكية لها تاريخ طويل من العداء للإسلام ، لتولي مهام الأمن المسلّح في مواقع توزيع المساعدات الإنسانية.

وفق التحقيق ، يعمل عشرة أعضاء من نادي الدراجات النارية المعروف باسم " إنفيديلز " (الكُفار) لصالح شركة " يو جي سوليوشنز "، التي توفّر الأمن في مواقع "مؤسسة غزة الإنسانية "، حيث شهدت المنطقة مقتل مئات المدنيين الباحثين عن الغذاء وسط مشاهد من الفوضى وإطلاق النار. ويشغل سبعة من هؤلاء الأفراد مناصب قيادية في المواقع ، ما يضعهم في قلب الاتهام والمتواطئ مع الكيان الغاصب.

إن اختيار أمريكا لجماعة معادية للإسلام لإدارة ما يسمى بالعملية الإنسانية التي تحظى بدعم كيان يهود والحكومة الأمريكية بقيادة ترامب ، تعكس الحقد اللئيم الذي تكنّه أمريكا للإسلام والمسلمين ، حيث تم تحويل المساعدات الإنسانية إلى مصيدة لقتل المدنيين العُزّل في غزة.

لقد مثلت الولايات المتحدة الداعم الأول لكيان يهود منذ نشأته ، فهي منذ ٧ أكتوبر 2023 قدمت دعمًا ماليًا وعسكريًا غير مسبوق لكيان يهود ، بما يشمل نحو 17,9 مليار دولار مساعدات أمنية مباشرة ، تشمل التمويل العسكري الأجنبي ، دعم منظومات الدفاع الصاروخي ، تطوير أسلحة جديدة وتجديد المخزونات ، إضافة إلى إرسال أكثر من 50 ألف طن من الأسلحة وضمانات قروض بقيمة 9 مليارات دولار ، ليصل إجمالي الدعم منذ ذلك التاريخ إلى غاية أكتوبر 2024 أكثر من 22,76 مليار دولار.

إلى جانب الدعم المالي والعسكري المباشر ، كثّفت الولايات المتحدة جهودها للسيطرة على جيوش المنطقة. فقد أشرفت قيادة " أفريكوم " الأمريكية على مناورات "الأسد الأفريقي " في شمال إفريقيا بمشاركة دول المنطقة. هذه المناورات ، التي تشمل تدريبات برية وجوية وبحرية ، تُظهر كيف تُبقي واشنطن جيوش المسلمين تحت نفوذها وتشغلها بمهام عسكرية موجهة بعيدًا عن نصرة غزة وتحرير الأرض المباركة فلسطين.

وعلى الصعيد السياسي ، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) مرارًا في مجلس الأمن لحماية إسرائيل من أي إدانة دولية ، ففي 20 فيفري 2024 ، أسقطت واشنطن مشروع قرار جزائري يدعو إلى وقف إنساني فوري لإطلاق النار في غزة ، رغم تأييد 13 عضوًا في المجلس. ثم في 4 جوان 2025 ، كررت أمريكا الفيتو لإفشال مشروع قرار يطالب بوقف إطلاق نار دائم وغير مشروط ، فمنعت واشنطن صدور أي إدانة رسمية لكيان يهود ، رغم استشهاد أكثر من 60 ألف من المدنيين العُزّل خلال الحرب.

تظهر هذه الوقائع أن الولايات المتحدة لا تكتفي بتسليح كيان يهود وتمويله ، بل توظّف جماعات معادية للإسلام في قلب غزة ، وتُخضع جيوش المنطقة لسيطرتها عبر المناورات العسكرية ، وتمنح الكيان الغاصب غطاءً سياسيًا يمنع محاسبته دوليًا. إنها سياسة متكاملة تكشف عن حقد لئيم على الإسلام والمسلمين ، وتحوّل المساعدات الإنسانية من وسيلة إغاثة إلى أداة قتل وترويع ، وصدق الله العظيم عندما قال: لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا.

لنْ يوقف هذا الحقد الأمريكي اللئيم إلا دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي ستجمع من طاقات الامة وجيوشها التي يبلغ تعدادها أكثر من 5 ملايين ، ما يمكنها من ضرب كيان يهود ضربات تنسيهم وساوس الشيطان وتشرد بهم من خلفهم من الأمريكان.

قال تعالى: وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيبًا

قطر تدفع ثمن الرهان على أمريكا

نقلاً عن مسؤول إسرائيلي : ترامب أعطى الضوء الأخضر للهجوم على قيادة حماس في قطر.

إن هذا العدوان الصهيوني على الدوحة ، بتنسيق أمريكي واضح ، هو جزء من استراتيجية تهدف الى إجهاض أي مقاومة تتصدى لكيان يهود. فالهجوم الذي استهدف قيادات حماس أثناء مناقشتهم مقترح ترامب لوقف إطلاق النار في غزة ، يكشف عن نية مبيّتة لإفشال أي جهود تفاوضية قد تؤدي إلى استقرار المنطقة أو تحقيق مكاسب للمقاومة. إن أمريكا ، بإعطائها الضوء الأخضر لهذا العدوان تؤكد أنها ليست وسيطاً نزيهاً ، بل شريك أصيل في الحرب على أمة الإسلام ، وأن دورها في المفاوضات لم يكن سوى خداع لكسب الوقت وتمكين كيان يهود من تحقيق أهدافه العدوانية.

و هذا الحدث يكشف أيضاً عورة الأنظمة العميلة في بلاد المسلمين ، التي تراهن على الغرب الكافر وتظن أن تحالفاتها معه ستحميها. فقطر ، التي استضافت قاعدة العديد الأمريكية ، وفتحت أراضيها لقيادات حماس بناءً على طلب أمريكي ، و قدمت المليارات من أموال المسلمين ، وسخرت إمكاناتها لخدمة المشاريع الأمريكية ، ظناً منها أن ذلك سيمنحها القبول والحماية من الغرب الكافر. ها هي اليوم تجني ثمرة هذا الوهم المرير حيث لم تتجاهلها أمريكا فحسب بل وجدت نفسها مستهدفة بذات السلاح الذي يُستخدم ضد المسلمين في غزة.

ألا صدق العليم الحكيم : "وَلَنْ تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ " (البقرة : 120) . فأمريكا وكيان يهود لن يرضيا عن حكام المسلمين مهما قدموا من تنازلات ، أو مهما سالت دماء المسلمين ، أو مهما هُدرت أعراضهم وثرواتهم. إن قطر ، التي راهنت على الوساطة السياسية لتكون جسراً لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة ، قد تلقت صفعة قاسية تؤكد أن الغرب الكافر لا يعرف الوفاء ، وأن كيان يهود هو أداة أمريكا لتنفيذ مخططاتها في تمزيق أمة الإسلام وإضعافها.

يا أمة الإسلام ، إن هذا العدوان يضع أمامكم حقيقة لا تقبل التأويل : إن الخلاص من هذا الذل والهوان لا يكون إلا بعودتكم إلى دينكم ، وإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. فهي وحدها القادرة على توحيد بلاد المسلمين ، وحماية أراضيهم وسيادتهم ، ودحر كيان يهود ومن يقف وراءه من الغرب الكافر. يا أهل القوة و المنعة في قطر وسائر بلاد المسلمين ، اتعظوا بما جرى ، واعلموا أن الاعتماد على أمريكا والغرب و البقاء تحت ظل عملائهم هو اولا معصية كبيرة للرحمان و خذلان للمسلمين و طريق الخسران. فانهضوا لنصرة إخوانكم في فلسطين، واعملوا لإقامة الخلافة التي ستجمع شمل الأمة، وترد كيد الأعداء، وتحرر المسجد الأقصى من دنس يهود.

"وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ"

تتمة كلمة العدد

وإذا كان الهدف من إدارة المرحلة الأولى من تاريخ الثورة هو إقصاء الإسلام عن حياة الدولة والمجتمع، فإن مرحلتها الحالية تميزت بالعمل على كنس كل أثر إيجابي حققه المدّ الثوري لدى الناس، كالشعور بالذات، والتطلع نحو استعادة الإرادة. حيث باتت جملة من الأفكار والمفاهيم تتداول لدى الرأي العام: كالحديث عن السيادة، وواجب التعوّد على المطالبة بالحقوق، وحتمية القطع العملي مع الاستعمار، وباتت تطرح في منتديات الناس مسألة الثروات وفرضية تحريرها من أيدي الشركات الناهبة، وفرض موضوعها على متلف وسائل الإعلام، حتى بدأ يتشكّل حولها رأي عام ضاغط. كل ذلك شكل إزعاجا للدوائر الغربية، عبر عنها سفراؤهم، وأشعل أمامهم نذر خطر رفع أيديهم عن التدخل في شؤوننا.

بات التنازع بين سلطة 25 جويلية 2021 و خصومها في من يمثل الناس ويعبر عن إرادتهم، أو مدى "ديمقراطية" هذا الطرف أو ذاك هو الخنجر الذي نحرت به تطلعات جمهور الناس إلى تغيير حالهم، حيث ظل خبث الديمقراطية هو السمّ الزّعاف الذي يتجرعه الناس بيد هذا أو ذاك. فباسم هذه الديمقراطية وتأويلاتها الهلامية علّق بن جعفر أعمال المجلس التأسيسي إلى أجل غير مسمى يوم 06/ أوت / 2013 تأمينا "للانتقال الديمقراطي" كما قال، ولم تستأنف أشغاله إلا بانعقاد الحوار، الذي "انقلب" سعيد على مخرجاته، بين الباجي والغنوشي؟ وقد استجلبت باسم الديمقراطية تشريعات، مثل قانون الإرهاب، وقانون العنف ضد المرأة، وقانون الهجرة مقابل قروض مهلكة من الاتحاد الأوروبي؟ وليس آخرا، باتت "ضرورة" استعادة المسار الديمقراطي ذريعة التهديد بالتدخل الأمريكي في بلادنا؟

أمام هذا الانهزام بين يدي صنم ديمقراطية، لم ينفع أي تفسير من تفسيراتها في علاج حالنا الواهن، ولا أعفانا من ذل التكسب بماء الوجه، ولا صان حمانا من خزي التدخل الخارجي، فإن الإصرار على الخضوع لأحكامها، أصبح منتهى الرجاء البحث عن "برنامج مشترك". فكان من نكد العيش أن بات أبناء المسلمين، أهل عقيدة التوحيد، وأصحاب رسالة غوث البشرية من شرور الطغيان، يضعون أنفسهم في موضع المتحسس لأمر لا يدري ماهيته، باحثا في نفايات أفكار الكفار، عن حلول لقضاياه، دلّت الشواهد الحسية والعقلية على فسادها وعجزها عن معالجة مشاكل الإنسان.

وعلى هذا فإننا في حزب التحرير ولاية تونس ندعو كافة المكون السياسي في بلادنا، سلطة ومعارضة، إلى كلمة سواء بوصفنا جميعا مسلمين ننتمي إلى خير أمة أخرجت للناس أن نتخذ من الفكرة الإسلامية، أي العقيدة الإسلامية وما انبثق عنها من أحكام، وما بني عليها من أفكار، قضيتنا المركزية وذلك من أجل:

ـ استئناف الحياة الإسلامية، وحمل الإسلام إلى العالم، بالعودة إلى العيش عيشا إسلاميا في دار إسلام، وفي مجتمع إسلامي، بحيث يكون جميع شؤون الحياة فيه مسيرة وفق الأحكام الشرعية، وتكون وجهة النظر فيه الحلال والحرام في ظل دولة الإسلام، دولة الخلافة.

وقد أعد حزب التحرير ثقافة سياسية متكاملة، أحاطت بكل جوانب العمل السياسي، قائمة على الدليل الشرعي،وعلى فهم الواقع السياسي على حقيقته، وإننا ندعوكم إلى مناقشة هذه الأفكار على مقتضى الدليل الشرعي، من أجل وضعها موضع التطبيق رضا لرب العالمين وحلولا لمشكلات الحياة.

دولة الحداثة والحصاد المر

أزمة الزواج والولادات في تونس نموذجا

بقلم الدكتور عبادة الحسن

تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء إلى تراجع مقلق في معدلات الزواج والولادة والخصوبة في تونس خلال السنوات الأخيرة، إذ لم يتجاوز عدد عقود الزواج سنة 2024 حوالي 70,942 حالة، بتراجع يقارب 10٪ عن سنة 2023، كما انخفض عدد الولادات إلى نحو 133,322 ولادة مقارنة بـ 147,242 في السنة التي سبقتها. هذا الانحدار المستمر في المؤشرات الديمغرافية ينبّه إلى خطر حقيقي يتمثل في تسارع شيخوخة المجتمع وانكماش القاعدة السكانية الشابة، وهو ما يهدد مستقبل البلاد اجتماعياً واقتصادياً ويضع منظومة الإنتاج والرعاية الاجتماعية أمام تحديات خطيرة في السنوات القادمة.

حصار تشريعي ممتد منذ 1956

يأتي هذا التراجع في سياق تاريخي وسياسي طويل بدأ منذ صدور مجلة الأحوال الشخصية في 13 أوت 1956، والتي عُدّت ثورة قانونية في نظر روّاد "دولة الحداثة" إذ ألغت تعدد الزوجات لأول مرة في بلد عربي إسلامي وجرّمت من يتزوج أكثر من واحدة بعقوبات تصل حد السجن، وهومانص عليه الفصل 18 من المجلة. وقد قُدّم هذا التشريع بوصفه إنجازاً حضارياً يهدف إلى "تحرير المرأة" و"تحديث المجتمع"، إلا أن حصاده بعد 69 عاماً يكشف واقعاً مختلفاً، حيث بلغت نسبة العنوسة في تونس 65 بالمائة، أي أكثر من مليونين وربع مليون إمرأة عانس بحسب الديوان الوطني للأسرة...وحسب تقرير معهد الإحصاء لسنة 2024، تُقدر نسبة الطلاق في تونس، ب 14 ألف حالة طلاق سنويا أي بمعدل 38 حالة يوميا، وتقدر نسبة الولادة خارج إطار الزواج ب 868 حالة سنويا، أي اكثر من 70 ولادة من أبناء الزنا شهريا. هذا بالإضافة إلى أن العنف ضد المرأة في تونس لم ينخفض بالرغم من وجود المجلة، بل تزايد في بعض الحالات.

الأسباب الجذرية للأزمة

إن أسباب الأزمة ليست في نقص الحوافز الاقتصادية أو ضعف برامج الدولة، بل في الأساس الفكري والقيمي الذي تأسست عليه دولة الحداثة، أي دولة ما بعد الاستقلال، حيث تم فصل الدين عن الحياة واستبدال أحكام الشرع بقوانين وضعية استوردت من الغرب، فالفكر الغربي وقيمه المادية جعلت الزواج يخضع لإجراءات مادية مثقلة، وحوّل الأسرة إلى وحدة قانونية هشة يمكن حلّها بسهولة بالطلاق.

إلى جانب ذلك، أدت السياسات الاقتصادية المرتبطة بالإملاءات الدولية إلى إفقار الشباب، فارتفعت تكاليف السكن والمعيشة حتى صار الزواج عبئاً. كما أدت القيم الغربية إلى تغيّر أنماط الحياة، فتم تأجيل الزواج والإنجاب طويلاً والاكتفاء بطفلين فقط، وهو ما انعكس في انخفاض معدل النمو الديمغرافي إلى ٠,٨٧٪ بين 2014 و2024، وهو أضعف معدل منذ الاستقلال.

الحلول من منظور الإسلام

لا شك أن الحل الجذري لهذه الأزمة لا يكون بترقيعات مثل منح قروض للمتزوجين أو تقديم منح للمواليد، بل بإعادة تشكيل المجتمع على أساس أحكام الإسلام التي تعالج المشكلة من جذورها.

والإسلام يشجع على الزواج ويمنع التبتل، وجعلهما سببا للتوالد، ومظهرا للتكامل والتناسق، ومنبعا للمودة والرحمة والسكينة والسعادة، قال تعالى (ومن آياته أنْ خلق لكم من أنفسكم أزواجًا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة). وحث الشباب على الزواج من صاحبة الدين، واختيار المرأة الولود القادرة على الإنجاب، لأنّ الإسلام يريد من خلال الزواج بناء الأسرة المسلمة التي تمثل اللبنة الأساسية في بناء المجتمع الإسلامي وأحد أهم قلاعه، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (تزوَّجُوا الوَدُودَ الوَلودَ ، فإني مُكاثِرٌ بكم الأنبياءَ يومَ القيامةِ).

هذا بالإضافة إلى أن الإسلام وفّر الظروف الضرورية لتيسير زواج الشباب، حيث أوجب على الدولة رعاية شؤون الناس وتأمين حاجاتهم الفردية من مسكن ومأكل وملبس، وحاجاتهم كجماعة من تعليم وصحة وأمن، وهو ما يرفع العقبات المادية أمام الزواج، ويشجع الشباب على الزواج وتأسيس أسرة.

تعدد الزوجات حكم شرعي تحتاج إليه البشرية جمعاء

إن منع تعدد الزوجات في تونس، يتعارض مع النصوص القرآنية التي تجيز التعدد، كما في قوله تعالى: "فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ" (النساء: ٣). لذلك يعتبر قانون منع التعدد محاولة لفرض نموذج غربي يتعارض مع الهوية الإسلامية للمجتمع التونسي. إنّ من رحمة الله بالإنسان وفضله عليه أن أباح له تعدد الزوجات وقصره على أربع، فللرجل أن يجمع في عصمته في وقت واحد أربعة نساء، ولكن الله يأمر بالعدل بينهن، والاقتصار على واحدة في حالة الخوف من عدم العدل.

وهذا التعدد ليس واجباً وليس مندوباً، وإنما هو مباح أباحه الإسلام للرجل في الوقت الذي يحب وقد عالج الكثير من المشاكل، من ذلك عندما يكون عدد الإناث في بعض الشعوب أكثر من عدد الذكور نتيجة الحروب أو في حالة السلم، وهذه الزيادة تحتاج لتعدد الزوجات حتى لا ينحرفن ويقترفن الرذيلة فيفسد المجتمع وتنحل أخلاقه، أو يقضين حياتهن فى ألم وحرمان وشقاء العزوبية.

أو عندما تكون الزوجة عقيمة لا تلد، أو مريضة مرض لا يرجى شفاؤه، وهي مع ذلك لها من الحب في قلب زوجها وله من الحب في قلبها، والزوج راغب بالنسل ولديه حب لأولاده، فإما أن يرضى بهذا الواقع الأليم ويحرم من الأولاد، وإما أن يطلق الزوجة التي يحب حتى يتزوج بأخرى لينجب الأولاد؛ لهذا كان لزاماً لهذا الزوج أن يجد الحل في الإسلام فيتزوج بأخرى وينجب منها الأولاد مع الاحتفاظ بزوجته الأولى التي يحب.

كما أن حكم التعدد حل لبعض الرجال الذين لهم طاقة غير عادية في الميل الجنسي، فلا يكتفون بواحدة من النساء خصوصاً بالمناطق الحارة، فهم إما أن يرهقوا هذه الزوجة ويضروها، وإما أن يتطلعوا إلى الرذيلة والفاحشة؛ لذلك كان لزاماً أن يجد صاحب هذه الطبيعة المجال أمامه مفتوحاً لأن يسد جوعة جسمه القوية من الحلال الذي شرعه الله، ألا وهو تعدد الزوجات.

إن استعداد الرجل للتناسل أكثر من استعداد المرأة، فهو مهيأ لذلك منذ البلوغ إلى سن متأخرة، بينما المرأه لا تتهيأ لذلك فترة الحيض والنفاس والولادة، يضاف إلى ذلك ظروف الحمل والرضاع، كذلك استعداد المرأة للولادة ينتهي بين الخامسة والأربعين والخمسين وأحياناً في الأربعين، بينما الرجل يستطيع الإخصاب إلى ما بعد الستين والسبعين.

هذه بعض الأسباب الخاصة والعامة التي لاحظها الإسلام، وهو يشرع لا لجيل خاص من الناس ولا لزمن معين محدد، وإنما يشرع للناس جميعاً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها في كل زمان ومكان، لذلك فإن الواجب على المسلمين اليوم تطبيق الإسلام في النظام الاجتماعي وغيره من أنظمة المجتمع في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة حتى تحل هذه القضية حلا جذريا يؤسس لعائلة مسلمة في مجتمع إسلامي ذو قيم رفيعة تحترم المرأة وتنشئ أجيالا نافعة لدينها وأمتها.

قال تعالى: أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ.

لن تنجو حضارة همجية قائمة على قهر الشعوب واستعبادها

إن استعباد الحضارة الغربية للشعوب المقهورة التي لا تملك من أمرها شيئاً، والتي تعيش في خنادق الحاجة، جعل منها آلة تلتهم الإنسان، وتقايض دمه بالنفط، وكرامته بالأسهم!

فهل تنجو حضارة أُسِّست على قهر الشعوب واستعبادها؟ إن التاريخ علمنا أنّ الطغيان لا يملك إلا مهلة، وأنّ الباطل وإن تجمّل فإنّه يحمل في داخله بذور فنائه.

وكما سقطت الحضارات السابقة، فستسقط هذه الحضارة الخبيثة، وسينهض من بين ركامها إنسان جديد، لا تقاس قيمته بما في جيبه، بل بما حباه الله وكرّمه به من نعم. وسترفع رايات الكرامة فوق أنقاض أسواقهم السوداء، ويسود نظام الإسلام؛ لينقذ البشريّة المعذّبة من جبروت الرأسماليّة القذرة، وليبث العدل والخير في ربوع المعمورة.

هذا النظام الذي جعل الزكاة حقًّا يُؤخذ لا فضلاً يُعطى، ومن الربا جريمة، ومن العدل أساساً. وإن شاء الله سيعود بمنهجه ليقيم القسط، وينقذ المستضعفين، ويسعد البشريّة جمعاء، ويحرّر الإنسان من عبوديّة العباد إلى عبوديّة ربّ العباد، وما ذلك على الله بعزيز: [الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ].

في غياب دولة الإسلام تجرأ علينا القاصي و الداني

الخبر:

ذكرت هيئة البث الهولندية أن 9 مساجد مختلفة واقعة في مدن : روتردام وآيندهوفن وأرنهيم وتيلبورخ ولاهاي ، تسلّمت رسائل كراهية ملطخة بآثار دمـاء. وأشارت الهيئة ، إلى أن الرسائل تضمنت عبارات ورسومات مسيئة لنبي الإسلام محمد.

التعليق:

هكذا غدا حالنا يدوس علينا القاصي و الداني فيسيئون لنبينا و يدنسون مقدساتنا ،حالة من الذل ما وصلت لها الأمة الإسلامية في أي زمن قط ، و كيف ستصل إليها سابقا و قد كانت حتى في أواخر حكمها تذود باستماتة عن حرمات المسلمين و أعراضهم ،إذ قدم عبد الحميد الثاني احتجاجا رسميا و قام بقطع العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية و السياسية مع فرنسا لنشرها في أحد صحفها رسما كاريكاتيريا يتضمن استهزاء و سخرية بالنبي محمد ﷺ ، مما دفعها إلى تقديم اعتذار رسمي و نفي معرفتها بذلك الرسم معتبرة إياه خطأ من الصحيفة .

هذا و الدولة العثمانية على حافة سقوطها و لازالت الدول تحسب لها ألف حساب ، و لازال خليفة المسلمين يستنزف كل أنفاسه للحفاظ عليها ، على نقيض شرذمة هذا العصر يُساء للنبي في بيت الله و ترسل رسائل قذرة كمرسليها و يعربد المغضوب عليهم في أقدس مكان على وجه الأرض ، و هم حتى لم يستنكروا و لم يدينوا ، بل طبّعوا معهم ، و إن لم يكن بالورقة و القلم فبالوقوف كالمشلول الأبكم الذي لا يفقه من القول إلا أدين و أستنكر. عجل الله بزوال عرشهم الصدئة، ليحل محله الحكم الرباني الطاهر الخلافة الثانية على منهاج النبوة.

قمة الخيانة وبيان المذلة،هذا ما كان - وما الذي كان يجب أن يكون؟

بقلم أ. علي السعيدي

"هذا ما كان"

فيما يلي نص البيان الختامي لاجتماع الدوحة :

نحن قادة دول وحكومات جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي المجتمعون اليوم الاثنين 22 ربيع الأول 1447 الموافق 15 أيلول / سبتمبر 2025، في العاصمة القطرية الدوحة، تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وبرئاسة سموه، لبحث العدوان الإسرائيلي على دولة قطر، وتعبيرا عن موقفنا الموحد في إدانته والتضامن الكامل مع دولة قطر الشقيقة.

وإذ نعرب عن جزيل شكرنا وتقديرنا العميق لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر على الاستضافة الكريمة، ولدولة قطر الشقيقة على حسن التنظيم. (الجماعة وكأنهم ذاهبون لعرس تُعزف فيه الأغاني وتُضرب فيه الطبول والدفوف وترقص فيه الغواني وتُذبح الذبائح وتُعقد الولائم...وبعد شبع البطون الشكر موصول لصاحب الوليمة.)

وإذ نسترشد بمبادئ ميثاقي جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ونستذكر المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 2 (4) التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي.**(رغم علمهم الأكيد بانحياز أمريكا وأوروبا والأمم المتحدة ومجلس الأمن لإسرائيل فإن حكامنا طاعتهم وولاؤهم للغرب غير محدود ومازالوا يسترشدون ويستذكرون المبادئ والقرارات والقيم التي عنها لا يحيدون..)**

وإذ نستذكر جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية على مدى العقود الماضية، التي ترفض الاعتداء على الدول الأعضاء، والالتزام بالتضامن العربي الإسلامي وأمن الدول العربية والإسلامية في مواجهة التهديدات الخارجية، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وإذ نؤكد التزامنا الثابت بسيادة واستقلال وأمن جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ونذكر بواجبنا الجماعي في الرد على هذا العدوان دفاعا عن أمننا المشترك، ونؤكد رفضنا القاطع لأي مساس بأمن أي من دولنا، وندين بكل حزم أي اعتداء يستهدفها، مؤكدين تضامننا المطلق والراسخ في مواجهة كل ما من شأنه تهديد أمنها واستقرارها.

وإذ نشير إلى الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 11 أيلول / سبتمبر 2025، الذي شهد إجماعا على إدانة الهجوم الإسرائيلي باعتباره خرقا للسلم والأمن الدوليين. وإذ نؤكد أن غياب المساءلة الدولية، وصمت المجتمع الدولي إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، قد شجعت إسرائيل على التمادي في اعتداءاتها وإمعانها في انتهاكها الصارخ للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، والذي يكرس سياسة الإفلات من العقاب ويضعف منظومة العدالة الدولية، ويهدد بالقضاء على النظام العالمي المبني على القواعد بما يشكل تهديدا مباشرا للأمن والسلم الإقليميين والدوليين.**(طيب،إذا كانت هناك كل هذه الانتهاكات المخالفة للقانون الدولي حسب زعمكم وصمت المجتمع الدولي عن إنزال العقوبة بهذا الكيان فهل لم تفهموا أن كل ذلك ضوء أخضر للتمادي في عدوانهم وأنهم غطاء وسند لهم وشريك لهم في كل إجرامهم أم أنكم تريدون حجب نور الشمس بالغربال؟؟)**

وإذ نؤكد دعمنا المطلق لدولة قطر الشقيقة وأمنها واستقرارها وسيادتها وسلامة مواطنيها، فإننا نعبر عن وقوفنا صفا واحدا إلى جانبها في مواجهة هذا العدوان الذي نعده انتهاكا صارخا لسيادتها وخرقا فاضحا للقانون الدولي وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين.**(الله أكبر عليكم يا حكام:انتفضتم واستنكرتم ودعمتم دويلة قطر رغم عدد الضحايا القليل ولم تحركوا ساكنا لآلاف القتلى والجرحى من أهلنا في غزة فمن الأولى بالمسارعة لنجدته؟)**

نقرر:

1- التأكيد على أن العدوان الإسرائيلي الغاشم على دولة قطر الشقيقة، واستمرار الممارسات الإسرائيلية العدوانية، بما في ذلك جرائم الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي والتجويع والحصار، والأنشطة الاستيطانية والسياسة التوسعية، إنما يقوض أي فرص لتحقيق السلام في المنطقة. **(عن أي سلام تتحدثون ؟ إسرائيل طموحها كبير وغايتها احتلال كل المنطقة لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى وأنتم تنشدون معها السلام .ما هذا المنطق الأخرق ،السلام والموت؟؟)**

2- الإدانة بأشد العبارات للهجوم الجبان غير الشرعي الذي شنته إسرائيل في 9 سبتمبر / أيلول 2025 على حي سكني في العاصمة القطرية الدوحة.**(أعلمونا بالله عليكم عن هذه العبارات الشديدة التي أدنتم بها العدوان....وإذا كان عدوانهم جبانا فماذا نسمي صمتكم ؟؟)**

3- التأكيد على التضامن المطلق مع دولة قطر ضد هذا العدوان الذي يمثل عدوانا على جميع الدول العربية والإسلامية...**(نحن في انتظار نوعية التضامن وكيفيته وحدوده وأفعاله والأكيد أنه لن يتجاوز الورقة التي كتب عليها البيان)**

4- التأكيد على أن هذا العدوان على الأراضي القطرية - وهي دولة تعمل كوسيط رئيسي في الجهود المبذولة لتأمين وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب على غزة، وإطلاق سراح الرهائن والأسرى، يمثل تصعيدا خطيرا واعتداء على الجهود الدبلوماسية لاستعادة السلام. **(يا لغبائكم وعمالتكم ونذالتكم:من قال لكم أن يهود يسعون لإنهاء الحرب على غزة وإعادة المختطفين والأجواء كلها ملائمة للتوسع والتمدد؟؟)**

5- الإشادة بالموقف الحضاري والحكيم والمسؤول الذي انتهجته دولة قطر في تعاملها مع هذا الاعتداء الغادر، وبالتزامها الثابت بأحكام القانون الدولي، وإصرارها على صون سيادتها وأمنها والدفاع عن حقوقها بالوسائل المشروعة كافة.**(في زمن انقلاب المفاهيم واختلال الموازين يصبح الجبن شجاعة والنذالة رصانة والذل حكمة)**

6- دعم الجهود التي تبذلها الدول التي تقوم بدور الوساطة، وفي مقدمتها دولة قطر وجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية.**(وهل يستوي دور الخائن والخسيس (مصر وقطر)مع دور راعي الإجرام والإرهاب الدولي أمريكا؟وما دمتم يا حكام ممن يدعمون جهود أعوان الشر فحتما أنتم أيضا جنود وأعوان لأمريكا على حساب أهل غزة)**

7- التأكيد على الرفض القاطع لمحاولات تبرير هذا العدوان تحت أي ذريعة كانت.

8- الرفض الكامل والمطلق للتهديدات الإسرائيلية المتكررة بإمكانية استهداف دولة قطر مجددا، أو أي دولة عربية أو إسلامية.**(هذا رجاء وليس تهديدا فالدول بحكامها تبتغي السلامة وتحقيق السلم مع يهود وتتمنى على الكيان أن لا يعاديها فهي لا نية لها لأي فعل يغضبها)**

9- الترحيب بإصدار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري قرار "الرؤية المشتركة للأمن والتعاون في المنطقة".

10- التأكيد على ضرورة الوقوف ضد مخططات إسرائيل لفرض أمر واقع جديد في المنطقة.

11- تأكيد إدانة أي محاولات إسرائيلية لتهجير الشعب الفلسطيني، تحت أي ذريعة أو مسمى.

12- إدانة السياسات الإسرائيلية التي تسببت في كارثة إنسانية غير مسبوقة.

13- التحذير من التبعات الكارثية لأي قرار من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة.**(الحكام يؤدون دور جرس إنذار ليهود حتى لا تكون العواقب وخيمة عليهم ليس من قبلهم لا سمح الله لكن من قبل الشعوب التي بدأت تتململ وربما تخرج عن السيطرة)**

14- التأكيد على أهمية الالتزام بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

15- الترحيب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة "إعلان نيويورك" بشأن تنفيذ حل الدولتين .**(مبدأ حل الدولتين خيانة لله ورسوله والمؤمنين لأنه اعتراف بكيان لقيط محتل وإعطائه ما لا يستحق مما يجعل الحكام شركاء ليهود في جرائمهم)**

16- نؤكد دعم الوصاية الهاشمية التاريخية التي يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس .**(...ويؤتمن فيها الخائن،صدق رسول الله)**

17- التأكيد على ضرورة العمل على تثبيت المقدسيين على أرضهم، ودعم لجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية **(لجنة يرأسها يهودي).**

18- تكليف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باتخاذ جميع التدابير الممكنة ضمن أطرها القانونية الوطنية لدعم تنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 21 نوفمبر 2024 ضد مرتكبي الجرائم بحق الشعب الفلسطيني.**(موت يا حمار في زمن العنجهية الأمريكية وقانون الغاب وبيع الوهم)**

*ما الذي كان يجب أن يكون:

هذا ما كان وما اعتاده حكامنا منذ عشرات السنين ،وما تعودت عليه الشعوب منهم من قرارات خيانية هزيلة لا تسمن ولا تغني من جوع منذ نشأة هذا الكيان اللقيط "جامعة الدول العربية "وشبيهاتها من مثل منظمة التعاون الإسلامي حيث صاروا من الذين يتآمرون على الأمة ويكيدون لها في مناسبة وفي غير مناسبة طاعة وولاء للمستعمر الغربي ،فمن امتهن الدياثة وتسربل بالذل والخيانة ودأب طأطأة الرأس وتحريك الذنب لا يصدر عنه ما يقيم عدلا أو يعيد حقا أو ينصف مظلوما أو يصد ظالما.

أما ما كان يجب أن يكون لو كان في الأمة حكاما صالحين تصدروا لرعاية شعوبهم الرعاية الحقيقية وانبروا للذود عنها من كل الأهوال والمخاطر ،عاهدوا ربهم على السمع والطاعة في المنشط والمكره وعادوا كل من عادى الإسلام والمسلمين ،بمثل هؤلاء يصدر البيان التالي المتضمن للإجراءات أو القرارات التالية:

القرار الأول:الإعلان عن إغلاق جميع السفارات الإسرائيلية في أي عاصمة عربية وغير عربية على الفور وطرد السفراء.

القرار الثاني: قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية ووقف التبادل التجاري والاقتصادي والعسكري مع الاحتلال الإسرائيلي على الفور.

القرار الثالث:إلغاء ومنع وإبطال جميع أشكال التطبيع واتفاقيات التطبيع الموقعة والمعاهدات مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.

القرار الرابع: تعليق العمل بكافة اتفاقيات "السلام" كاتفاقية كامب ديفيد واتفاقية وادي عربة.

القرار الخامس:الإغاثة العاجلة لأهل غزة خصوصا وأهل فلسطين عموما بريا وبحريا وجويا وإزالة كل العقبات المانعة لذلك.

القرار السادس: إزالة كل أشكال الحدود الوهمية (حدود سايكس بيكو)الواقعة بين بلدان العالم الإسلامي وتوحيدها تحت حكم واحد ودولة واحدة وجيش واحد وراية واحدة.

القرار السابع: إعلان النفير العام والدعوة للجهاد وتحرك جيوش العالم الإسلامي واتخاذ إجراء الحرب مع كيان يهود وكل من يدعمه ويسنده خصوصا أمريكا وأوروبا.

القرار الثامن: فرض حضر جوي فوري كامل وشامل على كافة الطائرات الإسرائيلية والأمريكية تجارية كانت أو عسكرية ومنع أي طائرة من اختراق أجواء البلاد الإسلامية .

القرار التاسع: فرض حضر بحري شامل وكامل على كل السفن المتجهة من وإلى إسرائيل ومنع وصول أي مواد إغاثية أوغذائية أو عسكرية أو لوجستية.

القرار العاشر:التحرك الفوري للجيوش الإسلامية لتحرير غزة وفلسطين وإزالة كيان يهود نهائيا من الوجود وطرد جميع القواعد العسكرية للدول الاستعمارية وخصوصا القواعد الأمريكية في الخليج والروسية والأوروبية .

هذا الذي كان يجب أن يكون، وختاما،ونحن نعيش في أزمنة تتقلب فيها الموازين، ويعلو فيها صوت الباطل، قد يتخيّل البعض أنّ الباطل قد غدا حقا و أن الظلم قد لبس حلة العدل والطغيان حكمة، والجبروت نظاماً، لكن الحقيقة، وإن طال ليلها، لا تُمحى، والباطل، وإن استقوى بعرش السلطة، لا يتحوّل إلى فضيلة،وإن زوال الباطل لرهين قيام أهل الحق بنصرة حقهم والاصطفاف وراء دعاته وحمل قضيتهم دون كلل أو ملل حتى يحصل التمكين خلافة راشدة على منهاج النبوة وإن موعدها بين حرفي الكاف والنون يأذن بها ربنا فتكون واقعا نحياه بعد أن وجد في الأمة حزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله والصادق في دعوته والسائر بثبات نحو هدفه دون نفاق أو خداع.

[يا أَيُّها الَّذِين آمنوا قَاتلُوا الَّذين يلُونكُم من الْكُفَّار وليجِدوا فِيكُم غلْظَةً واعلَموا أَنَّ اللَّه مع الْمتَّقين]

الاستعمار والملكية الفردية في إفريقيا:
جذور الصراعات ومستقبل التشريع للإسلام

توجد عدة دراسات وتقارير أكاديمية تركّز على العلاقة بين سياسات الاستعمار الغربية، وتحويل أنظمة الملكية، وتصاعد الصراعات على الأرض في إفريقيا، وتمثل هذه الدراسات والمقاربة القانونية التاريخية أساساً لفهم جذور الأزمات الراهنة بين مختلف شرائح المجتمعات الريفية الإفريقية، وتوضح تأثيرات الاستعمار على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في القارة.

توضح هذه الأمثلة كيف أُعيد تشكيل واقع ملكية الأرض، التي كانت عبر التاريخ تحتكم للإسلام حتى صارت أعرافا من جنوب القارة إلى شمالها ومن شرقها إلى غربها، ثم جاءت التدخلات الاستعمارية فحوّلت الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية للأراضي ممّا أدى إلى نزاعات وصراعات مجتمعية طويلة الأمد.

تداعيات التحول: تصاعد النزاعات بين المزارعين والرعاة

في البداية، قدّم الاستعمار الأوروبي، خصوصا الفرنسي والبريطاني، نموذجًا جديدًا يركز على تسجيل الأراضي باسم أشخاص محددين أو شركات، على عكس النظام التقليدي في العديد من المجتمعات الإفريقية والإسلامية التي كانت تعتمد على الملكية الجماعية أو المشاع، القائمة على الأعراف القبلية والمصلحة المشتركة. هذا التغيير لم يكن مجرّد تبديل نظام قانوني، بل ضرب في العمق التوازن الاجتماعي الذي كان يضبط علاقات الزراعة والرعي، وهو ما تسبب في تهميش الأعراف المحلية وتفكك آليات إدارة النزاعات التقليدية، ما ساعد على تصاعد النزاعات.

من بين التداعيات الواضحة، تضييق نطاق حركة الرعاة الذين وجدوا أنفسهم محصورين في مساحات أقل تنقلوا فيها بحرية سابقًا، مقابل تسجيل الأراضي الزراعية في دائرة الأفراد أو الجماعات الزراعية، في إطار قانوني رسمي شمل سلطات الدولة والشركات. في مناطق مثل السنغال، مالي، نيجيريا، والسودان اندلعت مواجهات بين المزارعين والرعاة، شملت أحيانًا عنفًا مجتمعيًا وتمييزًا، إذ أن النظام الجديد وضع اليد القانونية في يد المزارعين على الأرض بصورة أكثر حزما مكنتهم من الهيمنة على المراعي، مما خلق فارقًا اجتماعيًا وهوياتيًا أعمق.

في المحصلة القانونية، قامت معظم الدول الإفريقية المعاصرة، مثل مالي والسنغال وغانا وكينيا، بإصدار تشريعات توثّق الملكية و حدّدت آليات واضحة لتحويل الحقوق العرفية الجماعية إلى ملكيات فردية، عبر عمليات مسح وتسجيل رسمي للأراضي، وإصدار صكوك ملكية فردية مرفقة بخريطة العقار المملوك، ما يعكس تحولاً مركزياً في نظام الحيازة وتغييرًا من نموذج اعتمد الأعراف الجماعية. هذا التغيير مهدّ لإلغاء الاعتراف القانوني بالملكية الجماعية أو تهميشها، وتحويل حق التصرف في الأراضي من الجماعة إلى الأفراد، في ظل هيمنة السلطات الحكومية، التي تسيطر على القرارات الخاصة بالأرض. وبرغم وجود فترات انتقالية لتعويض المتضررين واعتراضات الشركاء الجماعيين السابقة، إلا أن الجوهر القانوني ظلّ يدعم النظام الفردي، الذي يعتبر هو الأساس في جذب الاستثمار وتسهيل التداول العقاري

الحلول المطروحة: بين إرث الإسلام وإخفاقات الإصلاح الحديث

تقدم هذه التجربة نموذجًا لما شهدته تجارب إعادة توزيع الأراضي في إفريقيا بعد الاستقلال، حيث تراوحت نتائجها بين محاولات إصلاح شاملة ذات تأثيرات إيجابية محدودة مقارنة بالتحديات التي ظلت قائمة. ففي جنوب إفريقيا مثلاً، رغم إطلاق برنامج إعادة التوزيع بعد 1994 لمصالحة الفئات المتضررة من الفصل العنصري، واجه المشروع بطء التنفيذ وتفاوتًا مستمرًا في الملكية التي ما تزال تهيمن عليها الأقلية البيضاء. أما في المغرب وتونس، فكانت نتائج استرجاع الأراضي تخضع لسياسات توزيع مركزية أضافت طبقات من التهميش للفئات الضعيفة مما أدى لتفاقم النزاعات حول حق الاستغلال، على الرغم من الجهود القانونية والإدارية.

تتعدد النزاعات الحاصلة اليوم في إفريقيا حول الملكية الزراعية بسبب هذه التحولات، حيث استخدمت الأرض بشكل مُسيّس لتبادل الولاءات وأدت لصراعات طبقية وعرقية مستمرة. كما فقد كثير من الفقراء والنساء حقوقهم أو تقلصت فرصهم في الوصول للأراضي، الأمر الذي يتطلب إعادة نظر جذرية في التشريعات العقارية، مع استعادة دور الأعراف المحلية والآليات المجتمعية لضمان استقرار اجتماعي عقلاني وأكثر عدالة. الشيء اللافت أن الفقه الإسلامي، الذي يشكل إطارًا قانونيًا وأخلاقيًا لكثير من المجتمعات الإفريقية المسلمة، يعترف بملكية جماعية قائمة على المنافع المشتركة وخاصة في الموارد مثل المراعي والمياه، مما يعزز اهتمام إعادة التوازن لصيغ الملكية الجماعية التقليدية إلى جانب الإصلاحات القانونية الحديثة.

نظرة الإسلام للملكية العامة وأثارها في المجتمع

جعل الإسلام للفرد الحق في أن يتملك ما يقوم بحاجته وحاجة من يعول. كما جعل للدولة الحق في تملك ملكيات معينة تعود عليها بالمال اللازم للقيام بواجباتها دون الحاجة لأموال الأفراد التي فرضها الله تعالى لهم. وكذلك فإن هناك حاجات للرعية لا يختص بها فرد دون عينه فهي حاجات للرعية بوصفها جماعة من الناس وليس بوصفهم الفردي. وذلك مثل المراعي والغابات والأنهار وشواطئ البحار والطرقات ومراكز التعليم والتطبيب وغيرها. والإسلام قد خص الجماعة بملكيات خاصة بالجماعة تؤدي للحفاظ على الجماعة وعدم تفرقها والبقاء عليها دون الحاجة لمال الأفراد أو مال الدولة.

الملكية العامة تعرف بأنها إذن الشارع للجماعة في الانتفاع بالعين. وهذه الأعيان تتحقق في ثلاثة أنواع هي الأعيان التي تعتبر من مرافق الجماعة بحيث إذا لم تتوفر للجماعة تفرقوا في طلبها، والمعادن التي لا تنقطع، والأشياء التي طبيعة تكوينها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها. فعن ابن عباس أن النبي عليه الصلاة والسلام قال «الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار». وقد بينت الأحكام الشرعية واقع الأشياء التي طبيعتها تمنع أن تكون مملوكة للأفراد فتشمل الطرق وترددات الأمواج اللاسلكية والممرات المائية والجوية ومدارس الدولة ومستشفياتها وجامعاتها فملكية الفرد للطريق أو الممر المائي والجوي ومستوصفات الدولة قد يحرم غيره من الأفراد الانتفاع بهذه الأعيان.

نظام الحمى: وهو تخصيص أرض للمنفعة العامة كمراعي للدوام أو موارد للفقراء، واستند إلى فعل النبي ﷺ حيث قال: "لا حِمَى إلا لله ولرسوله" (رواه البخاري)، وقد حمى رسول الله ﷺ أرضاً في المدينة لخيل المسلمين وإبل الصدقة.

إحياء الموات: أي إعادة إحياء الأرض الميتة بالزراعة أو البناء، وقد جعله الإسلام سبباً للملكية بقوله ﷺ: "من أحيا أرضاً ميتة فهي له" (رواه أبو داود). لكن هذه الملكية مقيدة بعدم الإضرار بالمصالح العامة

ومن هنا فإن النظام الاقتصادي في الإسلام قد حدد الملكيات كلها وبين أنواعها وفرض لكل ركن من أركان المجتمع ملكيته دون حيف ملكية على أخرى ولا تعدٍّ من طرف على طرف. فلا حاجة في نظام الإسلام الاقتصادي للتأميم من أجل توفير المال للدولة أو الجماعة وليس بحاجة للخصخصة ليحول ملكية عامة لملكية خاصة. فلكل ملكيته ولكل حدوده. وقد رأينا كيف اضطرت الدول تحت نظام الاشتراكية لخصخصة بعض الممتلكات العامة لما تبين لهم أن كثيرا من المنافع يضمحل إنتاجها حين تكون ملكيتها عامة ما اضطرهم إلى نقلها إلى ملكية أفراد ولكن دون ضابط معين أو قانون ثابت يبين ما ينقل من الملكية العامة إلى الخاصة وما يبقى.

ختاما

أهم ما يستخلص من خلال هذه الدراسة أن الفقه الإسلامي وأحكامه كان عرفا سائدا في إفريقيا من شمالها إلى جنوبها، بل نجزم أنه كان نظاما عالميا سائدا في مشارق الأرض مغاربها، لربانية هذا التشريع وعدالته وموافقته لفطرة الإنسان ولخروج المسلمين لنشر الرسالة في جميع ربوع الأرض.

كما تؤكّد هذه الدراسة أن الاستعمار الغربي الرأسمالي، كان نموذجا معاديا ومناكفا للمسلمين ولحضارتهم ودولتهم منذ القرن السابع عشر للميلاد. وأن هذا المستعمر عمد إلى طمس معالم الحضارة الإسلامية وأثارها في الحياة ونمط العيش واستبدلها بنظام رأسمالي كولونيالي أوغل في نهب الثروات واستعباد الشعوب وجرّ كل مظاهر الشقاء والبؤس للبشرية، وكان لإفريقيا نصيب الأسد من هذا الجور.

اليوم، غالب دول إفريقيا كشفت هذا القناع الاستعماري وتسعى للفكاك منه، فلا بدّ من الوعي بأن السبيل المخلّص يكمن في انتهاج أحكام الإسلام ليس من باب التقاليد والعادات بل باعتبارها تشريع رباني يحمل معالجات صحيحة وعادلة وصالحة للإنسان من حيث هو إنسان مع السعي لإقامة صرح هذا النظام في دولة تجمع المسلمين وتحمي حياضهم وتذود عن حرماتهم وتحمل رسالة العدل والرحمة للبشرية قاطبة.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

جامعة الدول العربية :
غارقة في مستنقع الذل و الإنبطاح

بقلم زينب برحومة

رحبت الجامعة العربية، اليوم الجمعة 12 سبتمبر 2025، باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعلان نيويورك حول حل الدولتين . وقال المتحدث باسم الأمين العام للجامعة العربية جمال رشدي، إن هذا التصويت الكبير ذي دلالة كبيرة وجاء في توقيت هام لأنه يعطي مصداقية ووزنا دوليا أكبر لإعلان نيويورك، الذي تم تبنيه في شهر جويلية الماضي برعاية سعودية- فرنسية. وأضاف رشدي أنهض من يعكس قوة الرأي العام الدولي المؤيد لتجسيد الدولة الفلسطينية، كما يمهد للمؤتمر الذي سيعقد في 22 من الشهر الجاري حول تنفيذ حل الدولتين، ويعد خطوة كبيرة ومحطة مهمة على طريق العمل الدبلوماسي من أجل تحويل حل الدولتين من مجرد شعار إلى واقع عملي بتجسيد الدولة الفلسطينية.(وكالة "وفا")

التعليق:

اننا نعيش في زمن الرويبضات، حين ولي أمر هذه الأمة حكام يطبلون للذل ويتوسلون رضا الدول الإستعمارية،تهليل و ترحيب إعترافا بكيان يهود و إغتصاب أرض المسلمين تحت مسمى حل الدولتين الذي هو بالأساس مشروع أمريكا في فلسطين. جامعة الدول العربية منذ تأسيسها سنة 1945 وهي مجرد أداة مكشوفة لتمرير مشاريع الغرب و إلباسها الشرعية الزائفة وهي بلا قيمة تذكر، اجتماعاتهم لا تتخطى التنديد و قراراتهم المهينة تبقى حبر على ورق،22 دولة عربية بلا وزن و لا قوة هكذا أرادوها أن تكون و خططوا لها.فدول العالم الذي تتبجح هذه الجامعة بوزنها و مصداقيتها هي ممول و داعم أساسي للكيان الصهيوني.

ان بلاد المسلمين ليست للبيع أو للتفاوض ولا يسمح في التفويت ولو بشبر واحد منها ، فلسطين هي قطعة من هذا الجسد و الأصل فيها أن تجيش الجيوش للدفاع عن أرض المسلمين و تحريرها من رجس اليهود و إيقاف الدمار و التنكيل بالمسلمين،فهل سالت الدماء الزكية و إنتهكت الحرمات من أجل قيام دولة لليهود بجانب دولة يدعى أنها فلسطين وهي في الحقيقة دولة يحكمها اليهود ؟! ان مطامع اليهود في إقامة دولتهم الكبرى و مزيد التمدد في المنطقة لن يوقفه هؤلاء الحكام الذين هم حصن للكيان النجس و مساندون له في السر و العلن. فرغم الحصار و الدمار و التآمر و الخيانات تصنع الملاحم و تكتب الإنتصارات من تحت الرماد ، يصنعها رجال مخلصون لله عز وجل باعوا الغالي و النفيس في سبيل واحد و غاية واحدة مرضاة لله تعالى."رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه و منهم من ينتظر و ما بدلوا تبديلا". فما دام في الأمة نبض و رجال مخلصون فلن تمر هذه المشاريع و سيزول كيان يهود و سيعود لهذه الأمة بريقها و يكون تمكينها بالإسلام فبعد الخوف يكون الأمان و بعد الظلم يأتي العدل و بعد الضعف توجد القوة فيزول الظلام و يسود النور بإذن الله تعالى

الأمة يلفها الذل إلى أن تقيم دولتها

بقلم خديجة صالح

الخبر:

أفادت صحيفة يسرائيل هيوم أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أبلغت حركة حـمـاس أنها لن تمنع الاحـتلال الإسرائيلي من التقدم داخل مدينة غـزة ، وأنها تؤيد نشر قوات دولية في القطاع.

التعليق:

وكيف لا يتجرأ المغضوب عليهم فيتمادوا و يعربدوا و ينكلوا بنا تنكيلا ، و قد التفتوا ورائهم فما رأوا إلا خونة عملاء صافحوهم مصافحة الصديق و قد نُصّبوا سيفا على رقاب الأمة ، فكانوا لأعداء الله داعمين، و لأصوات الحق مخرسين ،و لحدود سايكس بيكو حارسين ، يبتغون العزة عند من تعالوا في الأرض متناسين من سلك هذا الدرب من قبلهم فكان مصيره الغرق و الذلة و الخسارة في الدارين.

نعم هم يتمادون في ظلمهم و إجرامهم ،لأنهم لم يروا في الأمة التي قطعوا جسدها أشلاء أشلاء ،قائدا شهما يُوحّد صفوف المسلمين ،و ينفر لنصرة المستضعفين ، لم يروا تلك الدولة العظمى التي استندت لنظام رباني طاهر، فكانت البعبع الذي أرهبهم و أذاقهم الويلات، هم يرون في الأمة ضعفا و تشرذما و هوانا ، فهم ينكلون بها في أقدس مقدساتها و هي عاجزة عن الرد عليهم ألا و الله إن الرادع الحقيقي لهؤلاء الذي يوقفهم عند حدهم و يخلص العالم من ظلمهم هو إعادة حكم الله في الأرض ،الذي تحت ظله خنعت أكبر إمبراطوريات ذلك العصر الفرس و الروم ،و الذي في أيامه ما نافسته دولة على المرتبة الأولى ، فلا يداهن قادته كفرة العصر و لا يستميلونهم ،بل يقفون شامخين أمامهم فيردون عليهم كما رد هارون الرشيد (بسم الله الرحمان الرحيم من هارون أمير المؤمنين إلى نقفور كلب الروم قد قرأت كتابك يا بن الكافرة و الجواب ما تراه لا ما تسمعه) ، فتراهم يجيشون الجيش لنصرة امرأة لا شعب كامل يباد و مقدسات تدنس و أعراض تنتهك و شرذمة هذا العصر لازالوا يدينون و يستنكرون ، و كأن المسألة مسألة إبداء رأي لا أرواح تزهق ، و كأن المنصب الذي وُضعوا فيه كمنصب حارس الزنزانة الذي يكتفي بحراستها و إخراس السجين إن طالب بحريته .

و إنكم يا أمة الإسلام ،أعظم أمة و التي تملك من المقدرات البشرية و العسكرية و الثروات الطبيعية التي إن أُستغلت في محلها علوتم ولا يُعلى عليكم ،فالجيش التركي و الباكستاني و المصري و الإيراني و السعودي و غيرهم يُصنفون من ضمن العشرين الأقوى جيوش في العالم ،ناهيك عن امتلاك الأسلحة النووية و القوة الشبابية الحماسية المستعدة بالتضحية بالغالي و النفيس لنصرة اخوانها . و إنا و الله الى عز الدنيا و الآخرة ندعوكم يا إخواننا أن أقيموا شرع ربكم [لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ] ، [وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ].